Tikrit University Journal of Law
Special Issue on the Fourth International Scientific Conference
(Prospects for Renewal and Innovation)
College of Law, Knowledge University
(30 April - 1 June -2025 A.D - Muharram 1447A.H)

ISSN: 2519 – 6138 (Print)
E-ISSN: 2663 – 8983(On Line)

TUJR
مجلة جامعة تكريت للحقوق
Tikrit University Journal for Rights

IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

Tikrit University Journal for Rights
Journal Homepage : http://tujr.tu.edu.iq/index.php/t

كلية القانون
College of Law

Building a Civil State in Iraq after 2003: A Study of the Foundations and Challenges

Lecturer .Tariq Eidan Kamel

Aljnabyt49@gmail.com

Lecturer. Mustafa Saadi Khazal

Mus22l2003@uoanbar.edu.iq

Article info.

Article history:
- Received 30 April 2025
- Accepted 1June 2025
-Available online 20 July 2025

Keywords:

- Rule of law
- separation of religion and politics
- democracy
- sectarian quotas
- sectarianism,
- militarization of society.

Abstract: This research aims to analyze the fundamental pillars of building a civil state in Iraq, focusing on the rule of law, the separation of religion and politics, democracy, and the impact of sectarian quotas, sectarianism, and militarization of society. The rule of law is essential for ensuring justice and equality by applying laws fairly and without discrimination. The study also explores the importance of separating religion from politics to maintain state neutrality and protect pluralism. Democracy serves as the foundation for good governance and peaceful power transitions. However, sectarian quotas and sectarianism pose significant challenges to state-building, as they deepen divisions and weaken institutions. Additionally, the proliferation of weapons and militarization of society have undermined state

authority and empowered armed groups. The study concludes that overcoming these challenges requires comprehensive legal and political reforms, fostering a culture of citizenship, and strengthening democratic institutions to ensure a stable future for Iraq.

© 2023 TUJR, College of Law, Tikrit University

مجلة جامعة تكريت للحقوق
العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الدولي الرابع (أفاق التجديد والابتكار)
لكلية القانون - جامعة نولج
(٣٠ نيسان - ١ حزيران - ٢٠٢٥م-محرم ١٤٤٧)

بناء الدولة المدنية في العراق بعد ٢٠٠٣: دراسة في المرتكزات والتحديات

م . طارق عيدان كامل
Aljnabyt49@gmail.com

م. مصطفى سعدي خزعل

Mus22l2003@uoanbar.edu.iq

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام : ٣٠/ نيسان/ ٢٠٢٥
- القبول : ١ / حزيران/ ٢٠٢٥
- النشر المباشر: ٢٠/ تموز/٢٠٢٥

الكلمات المفتاحية :
- الدولة المدنية
- الدستور
- سيادة القانون
- فصل الدين عن السياسة
- الديمقراطية
- المحاصصة
- الطائفية
- عسكرة المجتمع.

الخلاصة: يهدف هذا البحث إلى تحليل المرتكزات الأساسية لبناء الدولة المدنية في العراق، مع التركيز على سيادة القانون، وفصل الدين عن السياسة، والديمقراطية، وتأثير المحاصصة والطائفية وعسكرة المجتمع. تعد سيادة القانون عاملًا أساسيًا في تحقيق العدالة والمساواة، حيث يضمن تطبيق القوانين بشكل عادل دون تمييز. كما يناقش البحث أهمية الفصل بين الدين والسياسة لضمان حيادية الدولة وحماية التعددية. وتعتبر الديمقراطية أساسًا للحكم الرشيد، حيث تؤدي إلى تداول السلطة بشكل سلمي. من جهة أخرى، تشكل المحاصصة والطائفية تحديات كبيرة أمام بناء الدولة المدنية، إذ تعزز الانقسامات وتضعف مؤسسات الدولة كذلك، أدى انتشار السلاح وعسكرة المجتمع إلى تقويض سلطة الدولة وتعزيز نفوذ الجماعات المسلحة. يخلص البحث إلى أن تجاوز هذه التحديات يتطلب إصلاحات قانونية وسياسية جذرية، وتعزيز ثقافة المواطنة، ودعم المؤسسات الديمقراطية لضمان مستقبل مستقر للعراق.

© ٢٠٢٣, كلية القانون، جامعة تكريت

المقدمة :تعد الدولة المدنية نموذجًا حديثًا للحكم يستند إلى مبادئ المواطنة، سيادة القانون، والفصل بين السلطات، مع ضمان الحقوق والحريات لجميع الأفراد بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية أو القومية. في العراق، تبرز الحاجة إلى بناء دولة مدنية قوية لمواجهة التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تعرقل الاستقرار والتنمية.

بعد عام ٢٠٠٣، واجه العراق تحديات كبيرة في إعادة بناء الدولة وتأسيس نظام سياسي واجتماعي قادر على تحقيق الاستقرار والتنمية. في هذا السياق، برزت الحاجة إلى بناء دولة مدنية حديثة تقوم على

أسس متينة تلبي تطلعات الشعب وتحترم تنوعه الثقافي والاجتماعي، الدولة المدنية ليست مجرد نموذج سياسي، بل هي منظومة شاملة تستند إلى سيادة القانون، حيث يكون الدستور هو المرجعية العليا، ويُضمن فيه حقوق الأفراد والمجتمع بعيدًا عن التمييز أو التهميش. كما تعتمد الدولة المدنية على مبدأ المواطنة الذي يجعل جميع المواطنين متساوين في الحقوق والواجبات.

إن تحقيق التوازن بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية يعد عنصرًا حاسمًا لضمان الحكومة الرشيدة ومنع الاستبداد، ما يعزز مبدأ الشفافية والمساءلة. كذلك، يتطلب بناء الدولة المدنية وجود عدالة اجتماعية حقيقية، يتم من خلالها توزيع الموارد والثروات الوطنية بشكل عادل، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات المحرومة والمهمشة. إضافة إلى ذلك، فإن احترام التنوع العرقي والديني والثقافي للعراق يشكل ركيزة أساسية لتعزيز التعايش السلمي، من خلال اعتماد سياسات وطنية تُعزز الحوار وتُقلل من حدة الانقسامات.

اولًا : اشكالية البحث

ينطلق البحث من اشكالية مفادها ان التحديات التي تواجه تحقيق التحول من نظام قائم على التمييز الطائفي والسياسي إلى نظام يرتكز على المواطنة وسيادة القانون. على الرغم من الجهود المبذولة لتأسيس دولة مدنية، إلا أن الانقسامات العرقية والدينية، وضعف المؤسسات، وتفشي الفساد، أعاقت تطبيق المبادئ المدنية بشكل فعّال. وبناءً على ما تقدم تنطلق عدة تساؤلات اهمها:

١- ماهي التحديات والمعوقات التي تواجه اقامة دولة مدنية متكاملة الاركان في العراق ؟

٢- ماهي الاساس القانوني والسياسي لقيام دولة مدنية في العراق ؟

٣- هل هناك امكانية اقامة دولة مدنية في ضل التعدد الطائفي في العراق ؟

ثانيًا : أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من أهمية الموضوع المبحوث وخطورته حيث أن الدولة هي الخيمة التي يلجأ إليها الأفراد لتنظيم حياتهم داخليا وهويتهم للتعريف بأنفسهم مع الخارج. وكذلك أهمية البحث الموضوع للباحثين عن حلول لإشكاليات بناء الدولة المدنية العراقية فالتحليل السياسي السليم يؤشر الاشكاليات لإيجاد الحلول لها .

ثالثًا : اهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة المرتكزات الأساسية لبناء الدولة المدنية في العراق، من خلال تحليل مفاهيم الدولة المدنية، سيادة القانون، والفصل بين السلطات. كما يسعى إلى تسليط الضوء على دور الديمقراطية والتعددية السياسية في تحقيق الاستقرار، إضافةً إلى أهمية مكافحة الفساد وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. يناقش البحث أيضًا العلاقة بين الدين والسياسة وأثرها على بناء الدولة المدنية.

رابعًا: فرضية البحث

في ضوء الاشكالية السابقة تذهب فرضية البحث إلى أن الدولة المدنية العراقية واجهتها مجموعة من المعوقات حدت من فاعلية السياسات التي انتهجت في سبيل هذا الهدف ومنها الاشكاليات السياسية.

خامسًا : منهجية البحث

وبناء على ما تقدم أصبح لزاما اعتماد منهج التحليل النظمي للوصول إلى معالجة الإشكاليات السياسية وبناء الدولة في العراق .

المبحث الأول : المفهوم والمرتكزات

المطلب الأول : المفهوم والنشأة

الفرع الاول : مفهوم الدولة المدنية

ان استقرار مفهوم الدولة المدنية لم يكن بالسهل على مستوى تطور الفكر السياسي اذ يتطلب الامر مخاضًا وجهد علمي كبير من البحث والتقصي للوصول الى مفهوم عام وشامل يتناغم مع تمدن الحياة المجتمعية، يعد مفهوم الدولة المدنية من ابرز المفاهيم التي اخذت حجمًا كبيرًا في الفكر السياسي الغربي والعربي على حدَ سواء، وقد اقتران هذا المفهوم في العصر الحديث بعدة مفاهيم أخرى تتعلق بالمستوى السياسي والاجتماعي للدول.

باعتبار مرحلة التطور التاريخي للبشرية هو الانتقال من مجتمع البداوة والقبلية الى الدولة، اذ سنسعى في هذا الفرع بيان مفهوم الدولة المدنية، تعرف الدولة المدنية من الناحية الاصطلاحية بانها "الدولة التي تقوم على القانون الوضعي الدستوري وعلى التعددية الفكرية والاجتماعية والسياسية في اطار تحديثي تنويري ديمقراطي تنموي اساسه الحرية " [١] . وتعرف ايضًا هي" دولة تحافظ وتحمي كل أعضاء المجتمع بغض النظر عن القومية والدين والفكر وتقوم علة السلام والتسامح وقبول الاخر والمساواة في الحقوق والواجبات بحث انها تضمن حقوق جميع المواطنين"، ويرى القائلون بهذا المفهوم انها لا تتعارض مع الدين، إلا في حالات اتخاذه ذريعة لتحقيق اهداف وغايات سياسية [٢] .

كان للدولة المدنية مفهومًا سياسيًا وفلسفيًا يقوم بالأساس على الثورة على الدولة الثيوقراطية المستبدة التي بنيت على حكم رجال الدين في عصور اوروبا المظلمة، والتي حكمة أوروبا قرونا طويلة، فكان من اول ما نادت به الدولة المدنية تحنية الدين عن الشؤون السياسية باعتبار ان الدولة يحكمها الدستور لا الدين [٣] .

---

[١]() **احسان عبدالهادي النائب ونشتيوان حمه سعيد، بناء الدولة المدنية : دراسة في الأسس والملتزمات، مجلة الدراسات السياسية والأمنية، المجلد(٣)، العدد(٦)، بغداد، ٢٠٢٠، ص١٨.**

[٢]() **حمود احمد فقيه، مفهوم الدولة المدنية الحديثة "دراسة مقارنة بأحكام الشريعة الإسلامية"، مجلة جامعة الملكة اروى العلمية المحكمة، العدد(١١)،اليمن، ٢٠١٣،ص ٣٢ .**

[٣]() **محمد علي إسماعيل، الجذور التاريخية والفكرية لظهور مفهوم الدولة المدنية في العالم الإسلامي، مجلة جامعة المدينة العالمية، العدد(٤٢)، الرياض، ٢٠٢٢، ص٩٥.**

ختامًا الدولة المدنية ليس بالأساس دولة علمانية بقدر ما هي دولة تضمن حقوق الافراد والأقليات بناءً على مبادى العدل والمساواة، وليس على أساس ديني وطائفي .

الفرع الثاني : نشأة الدولة المدنية

الدولة المدنية نتاج لتطور تاريخي شهدته المجتمعات البشرية وهى ضرورة موضوعية لمواكبة الأوضاع العصرية التي تتطلب قيام الدولة الحديثة التي تستمد وحدتها وتماسكها من وحدة وتماسك مجتمعها، إن هذه الدولة تقوم على أربع قواعد لا بد أن تتواكب معاً ولا يمكنها أن توجد إذا فقدت أو أضعفت واحدة منها، وهى" المساواة، الحرية، الفصل بين السلطات، الشعب مصدر واساس السلطة".

تعود جذور فكرة الدولة المدنية إلى العصور القديمة حيث ارتبطت بمبادئ العدالة وحكم القانون، وقد ظهرت أولى ملامح الدولة المدنية في الحضارة الإغريقية من خلال نظام الحكم الديمقراطي في أثينا الذي ركز على مشاركة المواطنين في صنع القرار، ثم تطورت هذه المفاهيم مع الرومان الذين وضعوا أسساً قانونية متقدمة لتنظيم شؤون المجتمع، مما ساهم في تشكيل وبلورة فكرة دولة القانون.

ومع تطور الفكر السياسي في العصور الوسطى تأثرت الدولة المدنية بالصراع بين الكنيسة والدولة في أوروبا وأدى هذا الصراع إلى تعزيز مبدأ الفصل بين الدين والسياسة، خصوصاً بعد عصر النهضة والثورة الفرنسية حيث تصاعدت الدعوات لتأسيس دول تقوم على احترام الحريات الفردية والمساواة أمام القانون دون تدخل الدين في الشؤون السياسية، وفي العصر الحديث أصبحت الدولة المدنية نموذجاً يحتذى به في دول عديدة مثل: الولايات المتحدة وفرنسا التي نجحت في بناء أنظمة سياسية تحترم الحقوق المدنية وتدعم قيم الديمقراطية، كما أصبحت هذه الدول أمثلة على تحقيق العدل بين السلطة والمجتمع مع الالتزام بمبادئ القانون وحماية الحريات[١] .

من خلال دراسة فكرة النشوء التاريخية نرى أن الدولة المدنية ليست مفهوماً حديثاً بل هي نتاج تطور طويل نشأ منذ زمن دليلاً على السعي المستمر لتحقيق العدل والاستقرار في المجتمعات

المطلب الثاني : المرتكزات الأساسية لبناء الدولة المدنية في العراق

الفرع الأول : الديمقراطية

يعبر المفهوم إلى حد بعيد عن شكل من أشكال الحكم وتحديدا شكل " حكم الشعب " حيث يشارك جميع المواطنين المؤهلين على قدم المساواة ، إما مباشرة أو من خلال ممثلين عنهم منتخبين ، في اقتراح

---

[١]() **عبدالكريم بكار، الفكر السياسي الإسلامي: النظرية والممارسات الراشدة، اكاديمية رؤية الفكر، ٢٠٢٠ .**

وتطوير واستحداث القوانين وهي تشمل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تمكن المواطنين من الممارسة الحرة والمتساوية لتقرير المصير السياسي.

ويطلق مصطلح الديمقراطية أحيانا على المعنى الضيق لوصف نظام الحكم في دولة ديمقراطيةٍ، أو بمعنى أوسع لوصف ثقافة مجتمع والديمقراطيّة بهذا المعنَى الأوسع هي نظام اجتماعي مميز يؤمن به ويسير عليه المجتمع ويشير إلى ثقافةٍ سياسيّة وأخلاقية معيّنة تتجلى فيها مفاهيم تتعلق بضرورة تداول السلطة سلمياً وبصورة دورية[١] .

يعتبر منشأ المصطلح مناقضاً " الارستقراطية " التي تعني حكم النخبة، بينما يتناقض هذين التعريفين نظرياً. إلا أن الاختلاف بينهما قد طمس تاريخيا، هذه الإشارة ضرورية وتحديداً " الطمس " في الحذر حقيقة من مصطلح " الديمقراطية " والخوض في تفاصيل الأشكال المتعددة والأساليب والنماذج التي تواجدت من " الديمقراطية " لمعرفة سلبيات المفهوم، ومتى من الممكن أن يتحول لنموذج أسوأ من الديكتاتورية مثلا أو الفوضى.

إن الديمقراطية هي وسيلة الدولة المدنية لتحقيق الاتفاق العام و الصالح العام للمجتمع، كما إنها وسيلتها للحكم العقلاني الرشيد وتفويض السلطة وانتقالها وذلك بالإعتماد على أدوات الديمقراطية المتمثلة بإجراء الإنتخابات والإحتكام الى رأي الأكثرية والسيادة الشعبية وتداول السلطة ، من خلال المشاركة السياسية الشعبية في الحياة العامة عبر الانتخابات ووسائل أخرى للتعبير عن الرأي، بالإضافة الى النقاش والتداول عبر الجمعيات الأهلية والمنتديات وصولاً الى أشكال أكثر تنظيماً كالأحزاب السياسية أو النقابات المهنية أو جماعات ضغط التي تمنع استئثار السلطة السياسية من قبل فرد أو نخبة أو عائلة أرستقراطية أو نزعة أيدولوجية، ويشكل ذلك شرعية النظام السياسي في الدولة المدنية [٢] .

الفرع الثاني : فصل الدين عن الدولة

أن صراع الواقع في تحديد الموقف من فصل الدين عن الدولة لا يزال يؤثر في دروس ما بعد الربيع العربي الضخمة، والتي تقوم، في الأصل، على محدودية وعي الفكر المدني في الحالة الإسلامية، والتيار المتشدّد فيها، وعلى تطرّف الاتجاهات الراديكالية في العلمانية العربية، فكلاهما يعيقان العقد

---

[١]() جوان جمال، الدولة المدنية نماذج الديمقراطية، الشرق الاسط الديمقراطي، متاح على الموقع www.alawset.net، تاريخ الاطلاع ٢٠٢٥/٢/٢٨ .

[٢])احسان عبدالهادي النائب ونشتيوان حمه سعيد، المصدر السابق، ص٢٣ .

الاجتماعي. والمسمى هنا، على الرغم من أنه حديث، أي العقد الاجتماعي، إلا أنه قديم في رحلة الحياة البشرية، إذ لا يمكن أن يتحقق تعاضد مجتمعي، يكرّس قانونه العادل وميثاقه الأخلاقي، من دون عقد اجتماعي، ويعتبر ميثاق المدينة في عهد النبوة أحد صيغه، كما أنهُ تكرّر في المنعطفات البشرية بين الشرق والغرب. هناك فرق جوهري بين فصل الدين عن الدولة وفصل الدين عن الحياة، فالأول حاجة تنظيمية لعزل التوظيف الديني للمؤسسة الرسمية، أو أحد أطراف الصراع، أو تحويله قاعدة نزاع يثير جماعات تعدّدية من أبناء الوطن، فتتوافق الإرادة الشعبية، وممثلوها الفكريون والنيابيون والنقابيون، على منع هذا التوظيف على حساب الصالح العام والوحدة الوطنية. أما الثاني، وهو فصل الدين عن الحياة، ففيه تعدّ وظلم للحق الشعبي وضمير الفرد الذي يمثل الغالبية العظمى، فهناك إشكالات ضخمة، يفجّرها المصطلح، علماً أن مفاهيم الحقوق القيمية، وانتماء المجتمع المسلم لتعريف دولته بأنها مسلمة عربية وغير عربية، لا يتعارضان مع حق التشريعات الموائمة للمساواة الوطنية بين المسلمين وإخوتهم من غير المسلمين، غير أن الميزان الحقوقي والدستوري يجب أن يشمل الجميع [١] .

إن كون العلمانية فلسفة إنسانية تقوم على الإيمان بالعقل والعلم، وتنادي بتحرير الإنسان مما يكبله من تقاليد وأحكام عقائدية وقوانين مستبدة ، وإرساء مبدأ المساواة بين البشر، يجعلها الملجأ الوحيد لمن يتخذ من الدين موقفاً يقوم على الرفض. ولما كانت العلمانية فلسفة فكرية كونية، وليست تنظيماً أيديولوجيا يهيمن عليه قادة يحملون أفكاراً واحدة، فإن الباب بقي مفتوحاً لكل من يؤمن بوجوب فصل الدين عن الدولة كي ينتمي إلى هذه الفلسفة التحررية. ولهذا انقسم العلمانيون إلى فريقين، فريق معايشة يؤمن بالدين ويسعى إلى تعايش السياسة معه، وفريق مواجهة يرفض تدخل الدين في أمور الحياة ويتخذ موقفاً مناوئاً له. مع ذلك لا يوجد علماني يعمل على خلق معارك وهمية مع الدين، أو يطالب الدولة بمحاربة الدين أو إقصاء أتباعه. وهذا يعني أنه لا يوجد تناقض بين الإسلام والعلمانية، فيما يوجد تناقض بين فقه النقل والجهل والظلم والاستبداد، وفكر العقل والعلم والعدل والحرية. وفي الواقع، لا يزيد التراث الفقهي الإسلامي كثيراً عن كونه أقوال رجال عاشوا حياة بسيطة لم تعرف علماً طبيعيا ولا فكراً علميا ولا اقتصادا إنتاجيا تقريباً، وإنما عرفت علم الكلام الذي لا يقوم على حقائق كونية أو علمية أو قوانين الكون الإلهية التي تم اكتشافها بعد موتهم بقرون. الفقه هو مجرد آراء جاء معظمها ضمن جهود فقهاء

---

[١] () مهنا الحبيل، فصل الدين عن الدولة بين فكرتين، العربي الجديد، مصر، ٢٠١٢،ص١ .

السلاطين الذين تم توظيفهم لخدمة الحاكم، لا من أجل أن يحكم بالعدل بين الناس، وإنما كي يمارس القهر والكبت والاستغلال، ومخالفة القيم الإنسانية والرغبة الإلهية باسم الدين[١] .

لذلك لا بد من قانون ينظم سلطة رجال الدين، حيث تلاشى الخط الفاصل بين ضرورة احترامهم وضرورة تقديسهم. هذا القانون ينبغي أن يتعامل مع أفراد الشعب كأفراد متساوين في الحقوق والواجبات. بذلك تضمن المساواة بين الناس ويضمن عدم التمييز بين المواطنين ويضمن للناس الحد الاقصى من حرياتهم. هذا القانون ينبغي أن يتلازم مع إطار فكري وثقافي يشيع المساواة بين الناس، ويؤسس للتسامح واحترام الآخر، ويؤمن بالتعددية والتنوع كمصدر لثراء المجتمع وتقدمه ورقيه.

ان اهم الاسس و المبررات لفصل الدين عن الدولة بعد مبرر الدولة المدنية هو التالي :

١- حماية حرية المعتقد يضمن الفصل عدم فرض الدولة عقيدة دينية معينة على المواطنين، مما يسمح بحرية ممارسة الأديان أو عدم الإيمان بها.

٢- المساواة بين المواطنين يحقق الفصل العدالة بين جميع المواطنين بغض النظر عن دينهم، فلا تُمنح امتيازات خاصة لمجموعة دينية دون غيرها.

٣- منع استغلال الدين في السياسة يساعد في الحد من تلاعب السياسيين بالمعتقدات الدينية لتحقيق مكاسب انتخابية أو تبرير قراراتهم السياسية.

٤- تحقيق الحياد الحكومي يجعل الدولة جهة محايدة تخدم جميع المواطنين دون تمييز على أساس ديني.

٥- منع الصراعات الطائفية في كثير من الحالات، يؤدي خلط الدين بالسياسة إلى نزاعات داخلية وحروب أهلية، بينما يساهم الفصل في تحقيق الاستقرار.

الفرع الثالث : سيادة القانون

يعد مبدأ سيادة القانون عنصرا من عناصر الدولة القانونية ويتمثل في خضوع سلطات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية لحكم القانون خضوع المحكومين له ، ولاشك ان هذا المبدا يضمن احترام حقوق الافراد وحرياتهم عن طريق التزامهم بالقوانين التي تسري عليهم والتزام سلطات الدولة باحترامها وتطبيقها الا ان سيادة القانون لا تعني وجود القانون فقط اي مجرد وجوده بوصفه قانونا بغض النظر عن محتواه

---

(١) محمد عبدالعزيز ربيع، العلمانية والدين والدولة ، المجلة الاكاديمية العراقية ، العدد٣ ، ٢٠٢١ ، ص١١ .

القانوني اذ لا يمكن التحدث عن سيادة القانون بلا مضمون قانوني يضمن احترام الحقوق والحريات فضلا عن ذلك ينبغي ان تتحقق سيادة القانون واقعا وفعلا[١] .

المبحث الثاني : معوقات الدولة المدنية في العراق

المطلب الأول : المحاصصة الطائفية والسياسية

الفرع الأول : المحاصصة الطائفية

المحاصصة الطائفية: كلمة محاصصة في قاموس جميع اللغات تعني عملية تقسيم الكل إلى مكوناته حسب الاستحقاق الكمي للأطراف المشاركة فيه، أما في العملية السياسية فإن كلمة محاصصة هي مصطلح سياسي بمضامين عميقة، فالمحاصصة هي منهج سياسي يسمح لجميع المكونات الحزبية الفائزة في الانتخابات بالمشاركة في الحكومة وفي تحمل مسؤولية تضامنية لقيادة البلاد وإدارة شؤون الدولة، ويقصد بها أيضا تقسيم مناصب السلطة بين الكتل السياسية، بهدف استمرار النظام السياسي الجديد، من خلال توزيع المناصب السيادية الوزارية، مما سمح للأحزاب السياسية الفائزة في الانتخابات بالمشاركة في العملية السياسية على مستوى السلطة التنفيذية، وهو ما يمثل تقسيم مراكز الحكم في الدولة بين الأحزاب والقوى السياسية، وبالتالي اعتماد دولة المكونات بعيدا عن مبدأ المواطنة أي الطائفية على حساب الوطن وشخصنة المؤسسات، والمحاصصة الطائفية لها عدة خصائص من خلال مسارها الطويل في الدول الأوروبية، فقد ساهمت في بناء المجتمعات الحضارية، وأفرزتها الممارسات الديمقراطية وعملية التطور المادي لتلك المجتمعات، تجسدت من خلال قوانين وأحكام في الدستور، وارتقت لعتبة الدستور الاتحادي الذي حدد آلية المحاصصة في ١٤ دولة في الاتحاد الأوروبي، الذي يجمعهم هدف ضمان مستقبل أفضل للأجيال القادمة في القارة، كما أن كل الأحزاب الصغيرة والكبيرة تؤمن بها وتثقف منتسبيها بضرورة تطبيقها والالتزام بآلياتها، وبهذا تكون المحاصصة ثقافة جماهيرية وأفضل أسلوب يجمع العلاقة بين الأحزاب الوطنية المتألفة والمتنافسة بقاسم واحد هو مصلحة الوطن العليا، لكن ما حدث في العراق كان العكس تماما، المحاصصة لم تنبع من بيئة العراق، وإنما صدرت لها بنموذجها الغربي في فترة أعقاب الممارسة الديكتاتورية للنظام السابق، فضلا عن رغبة الأكثرية باسترجاع أدوارها المفقودة وإيجاد مكان لها في السلطة، ورغبة الأقلية في الحفاظ على مكانتها في سدة الحكم، وبالتالي فإن

---

[١]() **مدينه أيوب احمد، الحقوق السياسية للأقليات وضمانات ممارساتها (العراق نموذجاً)، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأدنى، كلية الحقوق، الأردن، ٢٠٢١، ص٥٣ .**

القناعات والنوايا مختلفة عن تلك الأوروبية، والهدف واضح خدمة مصالح ذاتية والدفاع عن مصالح طوائف محددة على حساب المصلحة العليا للعراق[١] .

وبالتالي اصبحت فوضى سياسية وإدارية أدت إلى ضعف الأداء الحكومي مقابل قوة الأطراف الأخرى، والضعف في الدور الرقابي والتشريعي للسلطة التشريعية، ناهيك عن الفساد المالي والإداري والسياسي في أغلب مفاصل الدولة، واختلال التوازن الداخلي في المجتمع بسبب التدخلات الخارجية الإقليمية والدولية والترهل الحكومي، غياب الخطط التنموية واعتماد معيار الولاءات الحزبية على حساب معيار الكفاءة، بالإضافة لغياب المعارضة البرلمانية وهي إحدى ركائز الديمقراطية لأن أغلب الكتل مشاركة في الحكومة، كما ان احتكار القرارات المهمة بيد رؤساء الكتل السياسية التي تحولت إلى أوليغارشية سياسية .

ونظراً لأن المجتمع العراقي يتسم بتعددية مجتمعية مكثفة على أسس عرقية ودينية وطائفية وعشائرية ، لان أحد التحديات الجوهرية التي تواجه عملية بناء نظام ديمقراطي في العراق يتمثل في غياب أو ضعف الاتفاق بين القوى العراقية الرئيسة التي تتمثل في الأكراد والشيعة والسنة على صيغة للديمقراطية وعلى أجندة للانتقال إلى هذه الصيغة ، بما يعنيه ذلك من غياب التوافق في ما بينها بشأن بعض القضايا الرئيسة ذات الصلة بهذا الملف ، ويرجع ذلك الى حرص كل من هذه القوى على تعزيز مكاسبها وحماية مصالحها في العراق ما بعد حكم صدام حسين، فالأكراد حريصون على التمتع بحكم ذاتي يكرس الوضع الذي عاشوا فيه منذ الغزو العراقي للكويت ، والشيعة يتطلعون إلى دور سياسي في عراق موحد يعكس حقيقة وزنهم العددي بوصفهم يشكلون الأغلبية داخل المجتمع العراقي ، بخاصة وأنهم عانوا من التهميش لسنوات طويلة ، أما السنة فلدى قطاع عريض منهم هواجس من احتمالات التهميش السياسي والاقتصادي في ظل الترتيبات السياسية الجديدة.

كما إن النظام السياسي على الشكل الحالي يفرز حاكماً مستبداً أو حكاماً يتصارعون على ريع النفط والمناصب والقرارات ، كون النظرة إلى الدولة لا يتعدى كونها إقطاعات إدارية لهذه الأحزاب والكيانات السياسية ، إن الخطر من المحاصصة في المجتمعات التقليدية ، إنها تعمل بالضد من وحدة الدولة كونها تماهي بين المكونات الاجتماعية والسلطة ضمن نظام المحاصصة الكلي للدولة ، كما أن الأحزاب

---

[١]() عبدالكريم اسماعيل، تأثير المحاصصة الطائفية على بناء النظام الديمقراطي_ حالة العراق بعد ٢٠٠٣، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد ١٢، العدد الاول، ص٢٠٦.

والتيارات السياسية لا تستعمل خطابا سياسيا واقعيا رصينا وإنما خطاب إقصائي إسقاطي حتى بين القوى السياسية ضمن التحالف الواحد وهذا الخطاب لا يمكن أن يبني دولة مدنية ومؤسسات حكم مستقرة [١] .

وبين هذا وذاك برزت أزمات وتحديات كبيرة عصفت بالمشهد السياسي المرهون بصراع محتدم بين إرادات متباينة ومفروضة من القوى السياسية المشاركة في العملية السياسية الديمقراطية لغرض رؤيتها على هذا الطرف أو ذلك لتبدو أمام مشكلات عديدة بحسب فهمنا وتصورنا للواقع الذي شهده المجتمع العراقي ومنها [٢] :

١- تحدي الوضع الأمني الذي يواجه تحديات داخلية وخارجية (مكافحة الإرهاب الدولي) .

٢- انتشار ظاهرة الفساد المالي والإداري الفساد الكلي الذي انتشر في المستويات العليا من مؤسسات الدولة لا سيما الدرجات العليا التي شخصها البرلمان عبر لجنة النزاهة النيابية ومن ثم كشفها عبر وسائل الإعلام رغم بطء الإجراءات القضائية المتخذة بحقهم).

٣- تضاد الرؤى السياسية المختلفة حيال بعض القضايا الخلافية الطاقة ، كركوك والمناطق المتنازع عليه (سنجار ومخمور وشيخان) ، الموازنة العامة للدولة ، توزيع الصلاحيات بين الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم، بسبب تعدد التفسيرات لنصوص المواد الدستورية والقانونية وبحسب طبيعة العلاقة بين الكيانات السياسية والكتل البرلمانية نفسها.

٤- عرقلة إقرار مشاريع القوانين المقدمة من الحكومة بسبب التجاذبات بين الكتل النيابية داخل البرلمان والناجمة عن تقاطع الإرادات السياسية (وهي بمسؤولية يتحملها الجميع) .

٥- الانسحابات المتكررة اثناء انعقاد جلسات البرلمان من قبل أعضاء بعض الكتل النيابية.

كما إن المناخات السياسية المشجعة على العنف تصاحبها مناخات ثقافية مشجعة على قبول الآخر وهذه المناخات الثقافية مبنية على هيمنة الثقافة التقليدية العتيقة المبنية على ثقافة العنف والخضوع بعيداً عن ثقافة المساهمة والمشاركة التي تشكل أي الأخيرة المناخ الثقافي الملائم لبناء الدولة المدنية وثقافتها القائمة على قبول المختلف والتسامح مع الآخر، وتتميز الحالة العراقية بسبب غياب ثقافة المساهمة

---

[١] () قاسم كاظم الزاملي، آليات بناء الدولة المدنية في العراق بعد ٢٠٠٣ (المقومات والمعوقات)، رسالة ماجستير، معهد العلمين للدراسات العليا، النجف الاشرف، ٢٠١٥، ص ١٠٩.

[٢] () احمد كاظم عدنان، تاثير صراع الارادات السياسية في التجربة الديمقراطية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، مجلة دراسات الدولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد٥٣، ٢٠١٢، ص٧٩.

والمشاركة بما يأتي إن التنوع في العراق هو تنوع متنافر متنابذ وليس تنوعاً هرمونياً منسجماً لان الجهة التي تحكم تهمش الآخر ولا تحاول اشراكه في صنع السياسات العامة والقرارات الاستراتيجية [١] .

ايضا لم يكن الدور الإقليمي في تجربة العراق بناء دولته الديمقراطية المدنية إيجابياً في غالبه ، حيث عانى العراق من التدخل الإقليمي في شؤونه حتى وصل الأمر ببعض الدول إلى دعم وتسهيل العمليات الإرهابية في العراق ، والتي استهدفت مؤسسات الدولة والمواطنين الأبرياء ، للقضاء على التجربة العراقية لبناء دولة المواطنة والقانون . إن عدم وجود دولة من دول المنطقة لم تنشغل بالعراق وبالشأن العراقي وهذا متأتي كون العراق يؤثر عليها سلباً أو إيجاباً شكل مباشر أو غير مباشر ، سواء نجحت تجربته أم فشلت أو تعثرت ، إذ شكل العراق في العقود الماضية ، مفتاح سلم وأمن للمنطقة وكذلك شكل توازناً عسكري في المحاور الإقليمية للمنطقة وكذلك فيما يتعلق بإنتاج النفط والقدرات البشرية . وفي هذا المطلب نحاول أن نسلط الضوء على التدخلات الإقليمية في الشأن العراقي وآثارها السلبية في بناء الدولة المدنية العراقية متخذين نماذج من هذا التدخل الإقليمي وبالتحديد دول الجوار الجغرافي (إيران) – السعودية – دول الخليج – تركيا.

وتبدو لنا أن مؤشرات عدم الاستقرار السياسي في أكثر منها اجتماعية، وإن القضاء على عوامل عدم الاستقرار السياسي تقع في جزء كبير منها على عاتق القوى والأحزاب السياسية المتصارعة أكثر منه على قوى المجتمع، فلا يمكن لنا الحديث عن الديمقراطية دون وجود ديمقراطيين، ولعل تحقيق متطلبات الاستقرار السياسي في العراق سيقود مستقبلا لبناء دولة القانون والمؤسسات. فبعد التغيير الذي حصل في العراق بعد عام ٢٠٠٣، والبدء في تجربة التحول الديمقراطي حيث التعددية السياسية والحزبية، والممارسة الانتخابية الديمقراطية لاختيار الشعب لمن يحكمه، واجهت العملية الديمقراطية في العراق ومنذ بدايتها عقبات وتحديات لعبت دورًا سلبيًا سياسيا واجتماعيا نتيجة التطبيق الخاطئ لها سواءً من قبل النظام السياسي أو من قبل المجتمع، وهذا الدور السلبي يعود لأسباب واعتبارات عديده لعل أبرزها [٢]:

١– تم تأسيس شكل الحكم في العراق على أساس المحاصصة الطائفية، والتوافق السياسي بدءًا من تشكيل مجلس الحكم الانتقالي بتاريخ ١٣ يوليو ٢٠٠٣، الذي أسس أول مظهر رسمي لمأسسة

---

(١) قاسم كاظم الزاملي، المصدر السابق ، ص١١٢.

٢() احمد شحاذة محمد، طبيعة النظام السياسي في العراق وإشكالية الاستقرار السياسي بعد عام ٢٠٠٣، مجلة بحوث الشرق الأوسط، المجلد ٤٧، العدد ٦٥، ٢٠٢١، ص٤٢.

الطائفة السياسية وبرعاية أمريكية في العراق، ومن ثم تم الاتفاق بين القوى السياسية على توزيع المناصب الرئاسية بين المكونات والأطياف العراقية على أساس طائفي، والتي كانت لها نتائج سلبية على سير العملية الديمقراطية لاحقًا ، حيث التأخير في تشكيل الحكومات على مدار الدورات الانتخابية الأربعة، وضعف الممارسة الانتخابية نتيجة الانتخاب على الأساس العرقي والمذهبي، الأمر الذي أوجد انقسامًا اجتماعيا حادًا بين مكونات المجتمع لاتزال آثاره حاضرة وبقوه إلى الآن.

٢- نتيجةً لثقافة الخضوع والتبعية التي تميز بها المجتمع العراقي في ظل النظم الشمولية، فقد كانت المبادئ والمفاهيم الديمقراطية غريبة على معظم العراقيين، وغير مفهومه وخاصة فيما يخص العملية الانتخابية التي يتطلب نجاحها توفر الثقافة السياسية المشاركة، فقد صوت الناخب العراقي على أساس المصلحة الفئوية التي تخدم المكون الذي ينتمي إليه غير مهتم بالبرامج والقوائم الانتخابية التي تحمل برامج إصلاحية وتنموية، مما ساعد الأحزاب السياسية في اللعب على الوتر الطائفي للفوز بالمقاعد الإنتخابية وفي الدورات الانتخابية الأربعة حتى عام ٢٠١٨

الفرع الثاني : المحاصصة السياسية

انبثقت المحاصصة السياسية في العراق من رحم الديمقراطية التوافقية، وعلى الاساس لا يمكن لنا ان نفهم المحاصصة ما لم نفهم ماذا تعني الديمقراطية التوافقية، اذ تعني الاخيرة : ان مقاعد البرلمان واعضاء الحكومة ينبغي ان تتقسم على مكونات الشعب الذي جرت فيه انتخابات، بغض النظر عن نتائج الانتخابات مع مراعات نسبة الاصوات اي هي ديمقراطية لأنها تؤمن بالانتقال السلمي للسلطة السياسية عبر صناديق الاقتراع، وهي ليست ديمقراطية لأنها تسمح للبعض من الشخصيات من الوصول الى السلطة السياسية على اعتبار انهم يمثلون احد المكونات المجتمعية وهناك اسباب داخلية :

ان الاسس التي تشكل فوقها النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ قد ساعدت على ظهور هذه المحاصصة، كون النظام ومنذ اليوم الاول وهو يركز على قاعدة تمثيل المكونات، على اعتبار ان الشعب العراقي مقسم افتراضيا الى مكونات كبيرة واخرى صغيرة او اقلية الكبيرة هي العرب – الاكراد – السنة الشيعة. وما تبقى هي اقليات. ولكل من هذه المكونات شخصيات سياسية ومعنوية تمثلها وتطالب بحقوقها.

والامثل على هذا النهج كثيرة، ومنها تشكيلة مجلس الحكم الانتقالي (٧) ، ونصوص قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية ، مثل المادة (سابعا / ب) التي تقول بأن" العراق بلد متعدد القوميات والشعب العربي فيه جزء لا يتجزء من الامة العربية " (٨) وكذلك الحال مع الدستور الدائم ومن امثلة المواد التي تؤكد المحاصصة وتقننها المادة (٩) اولا أ) ، التي جاء فيها : " تتكون القوات المسلحة العراقية والاجهزة الامنية من مكونات الشعب العراقي" ولم تبقى المحاصصة حكرا على مؤسسة معينة، بل انها انتقلت الى كل مؤسسات الدولة وتفرعاتها المختلفة : الاقتصاد، المؤسسة العسكرية، المجتمع، الخارجية.

اما اسباب اقليمية:

لم تكن جميع دول الجوار راضية عن التغيرات التي حدثت في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، بل ان اغلبها على الاخص العربية منها قد شعرت بالخطر من التغيير الذي شهده العراق، وذلك لجملة من الاسباب وعلى رأسها الاتي:

١- خوفا من انتقال التغيير الى اراضيها : وهذا الخوف مشروعا على اعتبار ان الولايات المتحدة قد اعلنت من التغيير في العراق سيكون بداية لتكراره في الدول الاخرى، ومنها الدول العربية وايران

٢- الصراع الخليجي – الايراني : رأت ان حكم العراق سيصب في صالح ايران اكثر منها، على اعتبار ان القوى السياسية (الشيعية) التي تولت المفاصل الرئيسة للحكم ترتبط بعلاقات صداقة وتعاون مع ايران

هذه الاقليمية لما يجري في العراق، قد دفع الانظمة السياسية العربية وعلى الاخص الخليجية منها بحكم قربها من العراق الى ان تعمل على ايقاف هذا النظام او على الاقل دفع (السنة) كي يكونوا ندا للقوى السياسية الشيعية . وعلى هذا الاساس دخلت البلاد في صراع مخفي احيانا ومعلن في احيان اخرى ما بين القوى السياسية السنية تساندها الدول الخليجية وما بين القوى السياسية الشيعية تساندها ايران من جهة [١] .

وكما تعرف على انها منهج سياسي يسمح للمكونات الحزبية جميعها الفائزة عبر انتخابات ديمقراطية نزيهة المشاركة في الحكومة وتحمل المسؤولية لإدارة الدولة، كما انها مجموعة من الاجراءات التي تتخذ بالتوافق بين مختلف التيارات السياسية والدينية لضمان تمثيل نسبي لجميع القوى والطوائف

---

[١]() سعدي ابراهيم حسين، المحاصصة السياسية ووحدة الخطاب العراقي الخارجي بعد ٢٠٠٣، مجلة ابحاث العلوم السياسية، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، ص٣٤٥.

والقوميات في الحكومة، بما ينسجم مع كثافتهم السكانية، وذلك بأسناد مناصب ومراكز تختلف في اهميتها ووزنها السياسي لممثليها ولا تقف المحاصصة عند حد العمليات الحسابية وانما هي مصطلح سياسي بمضامين عميقة جميعها تنبثق من نقطة مركزية تلتقي عندها هذه النقطة المحورية اسمها الوطن[١] .

المطلب الثاني : ضعف أداء مجلس النواب وعسكرة المجتمع

الفرع الأول : ضعف اداء مجلس النواب

شهدت العملية السياسية في العراق وخاصه حكومة المالكي الأولى والثانية الكثير من المشكلات وشهدت استعمال كثير للفيتو المتبادل ابتدأتها جبهه التوافق العراقية إذا انسحبت من جلسات مجلس النواب في ١/ ١٢ / ٢٠٠٧ احتجاجا على وضع رئيس مؤتمر اهل العراق رئيس جبهه التوافق عدنان الدليمي تحت الإقامة الجبرية، اما التحالف الكردستاني فقد قاطع جلسات مجلس النواب سيما في الحالات التي يحتدم فيها الصراع بين المركز والاقليم وخاصه مساله تصدير النفط ايرادات الاقليم ومساله الموازنة في عام ٢٠١٣ قاطع التحالف الكردستاني جلسات مجلس النواب على خلفيه الخلافات مع الحكومة المركزية لكن بعد مفاوضات عديده وتنازلات قدمها المركز الاقليم وعلى اثرها وقع رئيس الحكومة نور المالكي السابق اتفاق مع نيجيريان بارزاني يتضمن الاتفاق سبع نقاط أبرزها مسالة النفط والغاز تعديل قانون الموازنة لعام ٢٠١٣ نتيجة اعتراض الاقليم على بعض الفقرات[٢] .

كما إن الوحدة الوطنية تمثل اندماج اجتماعي بين شرائح المجتمع كافة تحت حكم واحد، وفي إقليم محدد تام عن هذا الانتماء، وبشعور يجمع هذه الشرائح من أجل مصلحة واحدة ومشتركة ويقصد بها العملية التي تهدف إلى تحقيق التلاحم بين عناصر الأمة، ويتركز مفهوم الوحدة الوطنية على بناء وعي سياسي وطني متطور من خلال ثقافة سياسية تأخذ باعتبارها كل الخصائص الوطنية والقومية والطائفية، ويعتبر مفهوم الوحدة الوطنية من المفاهيم السياسية التي احتلت مساحة واسعة في الأدبيات وتعرف ايضا بانها انصهار التام لجميع مكونات المجتمع وإزالة جميع التباينات، وعدم التمييز بين هذه المكونات، والإقرار

---

(٢) احمد عبدالهادي، استقرار النظام السياسي واثره في صياغة الاستراتيجية الشاملة: العراق بعد عام ٢٠٠٣ انموذجا، أطروحة دكتوراه، جامعة النهرين، ٢٠١٦، ص٢٣٢.

٢() المصدر نفسة ، ص٢٣٤.

بحقوقها على قدم المساواة وأن يقر كل طرف بحقوق الطرف الآخر ويعترف بوجوده وفق خصوصيتها وحجمه [١] .

إنَّ انعدام الوحدة الوطنية في الدول النامية أو ضعفها الناجم من تعدد الانتماءات الاثنية داخل الجماعة الوطنية الواحدة لابد وان يثير قضية الخصوصية أو الهوية الذاتية بين الجماعات المكونة للجماعات الوطنية، فضلا عن ما ذكر سابقا فوجود جماعات أثنية متعددة بثقافتها وقيمها ورموزها وتقاليدها الخاصة[٢] .

وقد كان دور الولايات المتحدة الامريكية في تشظي الوحدة الوطنية في العراق اذ من خلال السنوات الماضية فرضت قضية العراق هيمنتها على السياسة الأمريكية، فالمتغيرات التي شهدها العراق ومدى تأثيرها بالسياسة الأمريكية، سيكون لها أثر واضح في تبني استراتيجية أمن قومي وبناء تحالفات جديدة في المنطقة، على وفق المصالح الأمريكية العليا، لأن ما يحدث في العراق من متغيرات سيؤثر بشكل مباشر في الوضع الاستراتيجي في المنطقة.

الفرع الثاني : عسكرة المجتمع

يعد مصطلح عسكرة المجتمع من المصطلحات الحديثة نسبية والذي برز بقوة في أروقة البحوث العلمية ، ومن أكثر المفاهيم أثارة للاختلاف والتباين الفكري ، لأنه يحمل معاني عدة ذات اتجاهات مختلفة في مضامينه . إذ يشير معنى عسكرة المجتمع إلى تنميط وابدال السلوك المدني الطبيعي في الحياة اليومية إلى السلوك العسكري وعبر دعمها ايدولوجية عسكرية وثقافة اجتماعية من أجل التعظيم من شأنها وجعلها كمؤسسة اجتماعية في النظام السياسي [٣].

عادة ما تلجأ الدول والأنظمة السياسية إلى هذا الأسلوب كإجراء أو إستراتيجية احترازية لمواجهة أي تهديد محتمل أو ظروف استثنائية قد تلقي بظلالها على الوضع الأمني . وبهذا الصدد أشار أحد

---

[١] () ناظم عبدالواحد جاسور، موسوعة علم السياسة، دار مجدلان للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩، ص٣٩٠.

[٢] () عبير سهام مهدي، مفهوم التعايش السلمي ودوره في تحقيق الوحدة الوطنية، المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة، العدد7، ٢٠١١، ص٤.

[٣] () أحمد عبد الملك ، مجلس التعاون في عيون ابناءه ، ط١ ، مؤسسة الرحاب الحديثة ، بيروت ، ٢٠١٥ ، ص ٢٢.

الباحثين الى تباين وتعدد الرؤى الأكاديمية والبحثية حول الوصف البحثي لعسكرة المجتمع وعلى النحو الآتي[١] :

١- أن مفهوم عسكرة المجتمع يشير الى طغيان الطابع العسكري على المجتمع المدني بحيث يصعب علينا أن نجد حد فاصلا بين الاثنين ، وبضغط مباشر من السلطة الحاكمة.

٢- هي مجموعة من العادات والأعراف والتقاليد التي اعتاد عليها مجتمع ما وأصبحت جزءا لا يتجزأ من حياته العامة والشبيه بطابع التقاليد العسكرية المتعارف عليها في المؤسسة الرسمية

٣- اقتران المزاج العام والسلوك المدني بمثيله العسكري ، نتيجة انتقال السلوك العسكري الى غالبية إفراد المجتمع بفعل اشتراكهم في الحياة العسكرية ولا سيما في الدول والمجتمعات التي تعاني من حروب وصراعات مستمرة.

٤- قد يعني مصطلح عسكرة المجتمع استحواذ وسيطرة العسكر على مقاليد السلطة وفرض سلوكيات عسكرية على الحياة المدنية العامة.

٥- اتساع مساحة أعداد المنتسبين للمؤسسة العسكرية الرسمية على حساب مساحة المدنيين في ظل الظروف العادية للدولة.

وجدير بالذكر إن عسكرة المجتمع العراقي قد مرت بالمحطات الرئيسية التالية المقاومة الشعبية ١٩٥٩ ، الحرس القومي ١٩٦٣ ، جهاز لجنة الطوارئ ١٩٦٦ ، الجيش الشعبي ١٩٧٠، تشكيلات النخوة ١٩٩٨ ، جيش القدس ٢٠٠٠ ، فدائيو صدام ٢٠٠٠ ومن ضمنها أفواج الماجدة وأفواج الاستشهاديين والاستشهاديات، ثم جاءت الأحزاب المعارضة للنظام السابق ٢٠٠٣، مجاميع المليشيات الطائفية نهاية ٢٠٠٣ ، عصابات الجريمة المنظمة والتشكيلات الإرهابية بداية ٢٠٠٤ ، فصائل المقاومة الوطنية ٢٠٠٤, المجاميع الإرهابية ٢٠٠٧ ، عصابات داعش الاجرامية ٢٠١١ ، الفصائل المسلحة الحالية ، كل هذه المسميات ساهمت بشكل كبير في تحويل المجتمع والدولة العراقية الى ثكنة عسكرية .

---

[١] () **أسامة حامد محمد ، عسكرة المجتمع العراقي وانعكاساته التربوية والنفسية واستراتيجيات الحد منه دراسة ميدانية ، مجلة دراسات اقليمية ، عدد ١٩، مركز الدراسات الاقليمية ، جامعة الموصل ، ٢٠١٠م ، ص ٢٠٥ .**

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

١- بناء الدولة المدنية في العراق يتطلب الاعتراف بالتعددية السياسية واحترام التنوع الديني والإثني لضمان مشاركة جميع الفئات في العملية السياسية.

٢- غياب سيادة القانون يعوق بناء الدولة المدنية، مما يجعل من الضروري تعزيز استقلالية القضاء وتطبيق القوانين بعدالة على الجميع.

٣- من أهم ركائز الدولة المدنية هو الفصل بين الدين والسياسة، بحيث تكون مؤسسات الدولة حيادية وتخدم جميع المواطنين بغض النظر عن معتقداتهم.

٤- لا يمكن تحقيق دولة مدنية دون ضمان حقوق المواطنة المتساوية لجميع الأفراد، بعيدًا عن الطائفية والمحاصصة.

٥-يلعب المجتمع المدني دورًا أساسيًا في نشر الوعي وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان، مما يساعد في ترسيخ مبادئ الدولة المدنية.

التوصيات

١- ضرورة تعديل القوانين لضمان توافقها مع مبادئ الدولة المدنية، وتعزيز استقلال القضاء.

٢- إدخال مفاهيم الدولة المدنية والمواطنة في المناهج الدراسية لنشر الوعي بأهميتها بين الأجيال الجديدة.

٣- دعم المنظمات غير الحكومية لتعزيز الثقافة الديمقراطية والمشاركة المجتمعية الفعالة.

٤- وضع سياسات صارمة لمحاربة الفساد، كونه أحد العوائق الرئيسية أمام بناء دولة مدنية حقيقية.

٥-إطلاق مبادرات حوارية بين مختلف المكونات العراقية لتعزيز التفاهم والتعايش السلمي.

قائمة المصادر

١- احمد شحاذة محمد، طبيعة النظام السياسي في العراق وإشكالية الاستقرار السياسي بعد عام ٢٠٠٣، مجلة بحوث الشرق الأوسط، المجلد ٤٧، العدد ٦٥، ٢٠٢١.

٢-)) احمد كاظم عدنان، تأثير صراع الارادات السياسية في التجربة الديمقراطية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، مجلة دراسات الدولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد٥٣، ٢٠١٢.

٣- أحمد عبد الملك ، مجلس التعاون في عيون ابناءه ، ط١ ، مؤسسة الرحاب الحديثة ، بيروت ، ٢٠١٥ .

٤- احمد عبدالهادي، استقرار النظام السياسي واثره في صياغة الاستراتيجية الشاملة: العراق بعد عام ٢٠٠٣ انموذجا، أطروحة دكتوراه، جامعة النهرين، ٢٠١٦.

٥- احسان عبدالهادي النائب ونشتيوان حمه سعيد، بناء الدولة المدنية : دراسة في الأسس والملتزمات، مجلة الدراسات السياسية والأمنية، المجلد(٣)، العدد(٦)، بغداد، ٢٠٢٠.

٦- أسامة حامد محمد ، عسكرة المجتمع العراقي وانعكاساته التربوية والنفسية واستراتيجيات الحد منه دراسة ميدانية ، مجلة دراسات اقليمية ، عدد ١٩، مركز الدراسات الاقليمية ، جامعة الموصل ، ٢٠١٠م .

٧- جوان جمال، الدولة المدنية نماذج الديمقراطية، الشرق الاسط الديمقراطي، متاح على الموقع www.alawset.net ، تاريخ الاطلاع ٢٠٢٥/٢/٢٨ .

٨- حمود احمد فقيه، مفهوم الدولة المدنية الحديثة "دراسة مقارنة بأحكام الشريعة الإسلامية"، مجلة جامعة الملكة اروى العلمية المحكمة، العدد(١١)،اليمن، ٢٠١٣.

٩- سعدي ابراهيم حسين، المحاصصة السياسية ووحدة الخطاب العراقي الخارجي بعد ٢٠٠٣، مجلة ابحاث العلوم السياسية، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، ص٣٤٥.

١٠- محمد علي إسماعيل، الجذور التاريخية والفكرية لظهور مفهوم الدولة المدنية في العالم الإسلامي، مجلة جامعة المدينة العالمية، العدد(٤٢)، الرياض، ٢٠٢٢.

١١- عبدالكريم اسماعيل، تأثير المحاصصة الطائفية على بناء النظام الديمقراطي_ حالة العراق بعد ٢٠٠٣، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد ١٢، العدد الأول.

١٢- عبدالكريم بكار، الفكر السياسي الإسلامي: النظرية والممارسات الراشدة، اكاديمية رؤية الفكر، ٢٠٢٠ .

١٣- عبير سهام مهدي، مفهوم التعايش السلمي ودوره في تحقيق الوحدة الوطنية، المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة، العدد٧، ٢٠١١.

١٤- قاسم كاظم الزاملي، آليات بناء الدولة المدنية في العراق بعد ٢٠٠٣ (المقومات والمعوقات)، رسالة ماجستير، معهد العلمين للدراسات العليا، النجف الاشرف .

١٥- محمد عبدالعزيز ربيع، العلمانية والدين والدولة ، المجلة الاكاديمية العراقية ، العدد٣ ، ٢٠٢١ .

١٦- مدينه أيوب احمد، الحقوق السياسية للأقليات وضمانات ممارساتها (العراق نموذجاً)، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأدنى، كلية الحقوق، الأردن، ٢٠٢١ .

١٧- مهنا الحبيل، فصل الدين عن الدولة بين فكرتين، العربي الجديد، ٢٠١٢.

١٨- ناظم عبدالواحد جاسور، موسوعة علم السياسة، دار مجدلان للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩ .